التحليل اللساني للأدلة اللغوية في القضايا الجنائية:
دراسة تطبيقية في خطابات التهديد المكتوبة

رمضان يوسف[1]، جلولي إسمهان[2]
[1،2] جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر (الجزائر)

Linguistic Analysis of Linguistic Evidence in Criminal Cases:
An Applied Study of Written Threat Letters

[1] Ramdane Youcef [*], [2] Djellouli Ismahane
[1]https://orcid.org/0009-0003-3049-3037
[1,2] Mustafa Stambouli University, Mascara (Algeria)
[1]Youcef.ramedane@univ-mascara.dz
ismahanedjellouli19@gmail.com[2]

تاريخ الاستلام: 3 / 10 /2025 تاريخ القبول: 01 / 11 / 2025 تاريخ النشر: 01 / 04 / 2026

الملخص:

تحاول هذه الدراسة أن تكشف عن دور اللسانيات الجنائية في التعامل مع خطابات التهديد المكتوبة، باعتبارها نصوصا يمكن أن تحمل إشارات تساعد على معرفة من يقف وراءها، فاللغة هنا لا تستعمل فقط للتواصل، بل يمكن أن تتحول إلى دليل له قيمة قضائية.

اعتمدتُ في هذا البحث على مجموعة صغيرة من الأمثلة تضم خمس لهجات عربية (المصرية، الخليجية، الجزائرية، الشامية، والعراقية)، حتى أوضح كيف تختلف صيغ التهديد بين منطقة وأخرى، وقد ركزت القراءة على المستوى المعجمي (المفردات والحقول الدلالية)، والتركيبي (أنواع الجمل وبنيتها)، ثم التداولي (الفرق بين التهديد المباشر وغير المباشر، وكيف تُبنى استراتيجيات التخويف).

كما توقفت عند فكرة "البصمة اللغوية"، أي تلك السمات الأسلوبية واللهجية التي تميز الكاتب وتجعل خطابه مختلفًا عن غيره، وهو ما يمنح التحليل اللساني قيمة عملية في التحقيقات.

وتبين من النتائج أن خطابات التهديد تميل في الغالب إلى الإيجاز والحدة، مع تركيز على المفردات ذات الطابع الترهيبي، وحضور قوي للجمل الشرطية والأمرية، كما ظهر تفاوت واضح بين اللهجات، الأمر الذي يفتح الباب أمام دراسات أوسع حول النصوص الجنائية في السياق العربي.

كلمات مفتاحية: اللسانيات الجنائية، خطابات التهديد، البصمة اللغوية، الأدلة اللغوية.

Abstract:

This study seeks to explore the role of forensic linguistics in examining written threat messages, treating them as texts that may contain linguistic clues capable of revealing the identity of their authors. In this sense, language is not only a means of communication but can also function as evidence with judicial value.

The research is based on a small dataset consisting of five Arabic dialects (Egyptian, Gulf, Algerian, Levantine, and Iraqi), in order to highlight how threat expressions vary across regions. The analysis focused on the lexical level (vocabulary and semantic fields), the syntactic level (types and structures of sentences), and the pragmatic level (the distinction between direct and indirect threats and the strategies of intimidation).

The study also examined the concept of the "linguistic fingerprint," referring to stylistic and dialectal features that distinguish one author's writing from another, thereby giving forensic linguistic analysis practical relevance in investigations.

The findings indicate that threat messages are generally characterized by brevity, sharp tone, and a concentration of intimidating vocabulary, with frequent use of conditional and imperative sentences. Moreover, the results revealed significant variation among dialects, suggesting promising avenues for further research on forensic texts in the Arab context.

Keywords: Forensic Linguistics; Threat Letters Linguistic Fingerprint; Linguistic Evidence.

مقدمة:

لم تأتِ اللسانيات الجنائية من قاعات الدرس أو التنظير الأكاديمي، بل وُلدت من حاجة حقيقية وملحة على أرض الواقع، فالقضاة والمحققون كثيرًا ما وجدوا أنفسهم أمام رسائل غامضة، تهديدات مبهمة، اعترافات مكتوبة بلغة مراوغة، أو حتى عقود تحمل أكثر من معنى، وكان لا بدّ من شخص يفكّ طلاسم هذه النصوص، شخص يعرف كيف يقرأ ما بين السطور، ويميّز أسلوب هذا عن ذاك. وهكذا دخل اللغويون إلى هذا العالم، لا كمراقبين من بعيد، بل كخبراء يُستشارون، يقرؤون النصوص بعينٍ دقيقة، ويساعدون على كشف الحقيقة.

بدأ هذا التخصص يرسخ وجوده في ستينيات القرن الماضي مع أعمال "روجر شوي" (Roger Shuy) في الولايات المتحدة، ثم تطور أكثر مع "مالكوم كولثارد" (Malcolm Coulthard) في بريطانيا، حيث ركّزا على تحليل الأسلوب واستخراج ما يُعرف اليوم بـ "البصمة اللغوية". ومع مرور الوقت، لم يعد الأمر مجرد مبادرات فردية، بل أصبح مجالا علميا قائما له كتبه ومناهجه وجمعياته المتخصصة.

وفي الوقت الراهن، تُعَدّ اللسانيات الجنائية واحدة من الأدوات العلمية التي تستعين بها العدالة، إلى جانب مجالات مثل الطب الشرعي وعلم النفس الجنائي. وقد جاءت مكانتها هذه من قدرتها على تقديم أدلة قائمة على تحليل اللغة نفسها، لا بوصفها وسيلة للتواصل فحسب، بل باعتبارها مادة قابلة للفحص، وشاهدًا يمكن الاستناد إليه في توجيه الاتهام أو إثبات البراءة.

تتجلّى أهمية اللغة في السياق الجنائي في كونها الحاضنة التي تُصاغ من خلالها الشهادات، وتُكتب بها المحاضر، وتُحرَّر عبرها وثائق الاتهام والدفاع والحكم. وغالبًا ما تتمحور القضايا حول نصوص: رسالة تهديد، اعتراف، عقد مشكوك فيه، أو حتى تسجيل صوتي. وفي مثل هذه الحالات، تصبح الكلمة أبعد من معناها الظاهري، إذ قد تنطوي على دلالة قانونية حساسة، قادرة على تغيير مسار القضية.

ومن هنا تنبع القيمة الحقيقية للسانيات الجنائية؛ فهي لا تكتفي بتفسير النصوص، بل تُقدّم قراءة علمية تستند إلى خصائص الأسلوب، وبنية الجملة، واختيارات المفردات، بما يُمكّن المحقق أو القاضي من تجاوز التأويلات الانطباعية. كما يمكن للتحليل اللساني أن يكشف عن سمات تتعلق بهوية المتحدث أو خلفيته الاجتماعية والتعليمية، مما يجعل اللغة أداة فعالة في خدمة العدالة، لا مجرد قناة للحديث.

من بين الأشكال النصيّة التي تستأثر باهتمام كل من الباحثين الجنائيين والسلطات القضائية، تبرز خطابات التهديد المكتوبة بوصفها نماذج لغوية خاصة، قصيرة من حيث الحجم، لكنها مكثّفة من حيث الدلالة والتأثير. فغالبًا ما تنطوي هذه الرسائل على مؤشرات أسلوبية يمكن، في بعض الحالات، أن تساعد في تتبّع صاحبها أو تحديد خلفيته. ومع ذلك، يظلّ التعامل معها مليئًا بالتحديات المنهجية.

من بين هذه التحديات، تبرز إشكالية التمييز بين ما هو أسلوب شخصي فريد وما هو تعبير شائع في اللغة المتداولة. كما يُطرح تساؤل جوهري حول مدى قدرة التحليل اللغوي، في حدوده العلمية، على تحديد هوية الكاتب بشكل موثوق. وهنا يبرز سؤال آخر لا يقل إلحاحًا: هل يمكن اعتبار اللغة وحدها، بمعزل عن باقي القرائن، دليلاً جنائيًا يُعتدّ به في مسار العدالة؟

وانطلاقًا من هذه التساؤلات، تسعى هذه المداخلة إلى إبراز القيمة العملية للتحليل اللساني في دراسة خطابات التهديد المكتوبة، بوصفها نصوصًا محمّلة بإشارات لغوية قد تساهم في الوصول إلى معلومات دقيقة عن كاتبها. وتركّز الورقة على كيفية اشتغال المفردات والتراكيب، إلى جانب الاستراتيجيات التداولية، في تشكيل ملامح أسلوبية يمكن أن تُقرأ بوصفها مؤشرات على الهوية اللغوية للمرسل، وهو ما يجعل من اللغة أداة مساعدة فعّالة في التحقيقات الجنائية.

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لكونه الأنسب للتعامل مع هذا النوع من النصوص، حيث لا يقوم على إصدار أحكام مسبقة، بل يسمح بتفكيك خطابات التهديد إلى مكوناتها المعجمية والتركيبية والتداولية، ورصد الخصائص الأسلوبية التي قد تشكّل ما يشبه "البصمة اللغوية". ويُتيح هذا المنهج الجمع بين الدقة في الوصف والمرونة في التحليل، الأمر الذي يساعد في استخراج نتائج قابلة للتطبيق العملي داخل السياق الجنائي.

وعبر هذا المسار المنهجي، انتقلت الدراسة من الإطار النظري إلى التحليل التطبيقي لعدد من النماذج الواقعية، بهدف توضيح كيف يمكن للغة أن تتجاوز دورها التقليدي كوسيلة للتعبير، لتصبح عنصرًا فاعلًا في بناء الدليل القضائي وتوجيه مسار العدالة.

المبحث الاول

الإطار النظري

1-1 تعريف اللسانيات الجنائية ووظائفها.

اللسانيات الجنائية مجال حديث نسبيا، نشأ عند تقاطع علم اللغة مع القانون. يقوم هذا التخصص على فكرة أساسية مفادها أن اللغة ليست مجرد أداة للتعبير أو التواصل، بل يمكن أن تتحول إلى دليل قضائي يعتمد عليه في كشف الحقائق. فقد ظهر هذا التوجه في السبعينيات مع أبحاث "روجر شاي" (Roger Shuy) و"مالكولم كولثارد" (Malcolm Coulthard) اللذين بينا أن تحليل اللغة المكتوبة أو المنطوقة قد يسهم في حل كثير من القضايا الجنائية. ومنذ ذلك الوقت أخذ هذا الحقل يتوسع تدريجيا، حتى صار اليوم جزءا معترفا به في التحقيقات والمحاكم.

وهي فرع من فروع اللسانيات يعنى بدراسة اللغة في سياقات قانونية وجنائية، يركز هذا العلم على تحليل النصوص المكتوبة والمحادثات الشفوية المتعلقة بالجرائم والنزاعات القانونية، وذلك بهدف فهم كيفية تأثير اللغة في تشكيل القضايا الجنائية. في هذا السياق، يعرف "كوبوسوف" (Koposov) اللسانيات الجنائية بأنها: "العلم القائم على دراسة النصوص التحريرية والشفهية ذات الصلة بالجرائم والخلافات القانونية أو المسائل المتعلقة بإجراءات التقاضي أو ما يتعلق بلغة القانون ومدى وضوحها وكيفية إصلاحها وإتاحتها لفهم الأشخاص العاديين والمختصين على سواء"[1].

أما "رمزي منير بلعبكي" في معجم المصطلحات اللغوية، فقد عرف اللسانيات الجنائية على أنها: " فرع من علم اللغة يستخدم الوسائل اللغوية للتحقيق الجنائي في الجرائم التي يعد الاستخدام اللغوي بعضا من أدلتها"[2]. يشير هذا التعريف إلى أن تحليل اللغة يكون جزءا أساسيا في التحقيقات الجنائية حيث تلعب الأدلة اللفظية أو الكتابية دورا محوريا في إثبات الجريمة أو تفسير الأحداث .

وظائف هذا العلم متعددة ومتداخلة، فهي تساعد في تحديد هوية الكاتب أو المتحدث من خلال ما يعرف بـ"البصمة اللغوية"، كما تسهم في كشف التناقضات أو التلاعب في الشهادات، إضافة إلى دورها في تحليل العقود والنصوص القانونية لفهم نوايا الأطراف المتنازعة. غير أن أهميتها تبرز بشكل خاص في مجال النصوص الجنائية مثل خطابات التهديد، رسائل الفدية، الاعترافات، أو حتى الرسائل الإلكترونية المشبوهة، حيث يمكن للتحليل اللغوي أن يكشف خصائص دقيقة لا يلتفت إليها المحقق التقليدي.

إلى جانب ذلك، يتيح هذا التخصص بناء جسور بين اللغة والقانون، بحيث يصبح اللساني خبيرا مساعدا للقاضي أو المحقق. فالمختص في هذا المجال لا يقدم مجرد قراءة للنصوص، بل يضعها في إطار منهجي يسمح بتحويل اللغة إلى أداة استدلالية دقيقة. وهنا تكمن قيمة اللسانيات الجنائية: فهي تجعل من الكلمات أدلة مادية يمكن أن تُبنى عليها أحكام قضائية أو توجه مسار التحقيقات نحو مسارات أكثر وضوحا.

يعد "جان سفارتفيك" (Jan Svartvik) من أوائل الباحثين الذين مهدوا لظهور هذا العلم (1968)، وذلك من خلال إعادة تحليله لتصريحات "تيموثي جون إيفانز" المتهم الأول بقتل زوجته وطفله، حين لاحظ وجود علامات أسلوبية في البيانات النصية الموجودة في محاضر الشرطة، ما دل على أن بعض الأجزاء قد لا تكون من إنتاج "إيفانز" نفسه، بل ربما دُست عليه أو صيغت بأسلوب مختلف، هذا التحليل كان أوائل الأمثلة على استخدام الأدوات اللسانية في كشف العدالة المغلوطة، وساهم في إثبات براءة "إيفانز" بعد ثلاث سنوات من تطبيق حكم الإعدام .

بعد مضي سنوات "ظهرت دراسات العالم "مورتون" التي اعتمد فيها على علم إحصاء النصوص لقياس الإحتمالات واختبار الفرضيات الممكنة من خلال تحليل النصوص المتوفرة في قضية ما"[3]. يعتبر "آندرو مورتون" (Andrew Morton) أول من طبق التحليل الإحصائي لأسلوب النص في سياق قضائي.

أيضا من الدراسات التي ساعدت في تبلور هذا العلم نجد دراسات "روجر شوي" (Roger Shy) وزملائه من علماء اللغة الأمريكيين، مع مطلع الثمانينيات، "التي وضعت اللبنات الأساسية لعلم اللسانيات الجنائية، وقد عالجت تلك

الدراسات الكثير من المجالات الجنائية والنزاعات المدنية التي تكون اللغة فيها جزءا من البيانات المتاحة أو كلها"[4]، مما يعكس أهمية اللغة كأداة قوية في الكشف عن الحقيقة.

2-1 خطاب التهديد.

"هو نوع من الخطابات أو الرسائل يستخدم غالبا كوسيلة للابتزاز أو تحقيق أهداف غير مشروعة، وهو "كل قول أو كتابة من شأنه إلقاء الرعب والخوف في قلب الشخص المهدد"[5]، يُعدّ التهديد من أقدم الأشكال التي عرفها الإنسان لفرض السيطرة وبثّ الخوف في الآخر. فمنذ العصور الأولى، استُخدم التهديد وسيلة لإجبار الأفراد أو الجماعات على الخضوع لإرادة شخص أو سلطة. ومع تطوّر المجتمعات، صار التهديد ليس مجرد ممارسة اجتماعية، بل جريمة يجرّمها القانون ويعاقب عليها، لما يحمله من أذى نفسي ومعنوي قد يفوق في أثره الأذى المادي المباشر.

من الناحية القانونية، يُعرَّف التهديد بأنه "كل قول أو فعل يتضمن وعيدا بإلحاق ضرر بالغير، سواء كان هذا الضرر جسديا أو ماديا أو معنويا"[6]. أما من الناحية اللسانية، فإن التهديد "يعد فعلا كلاميا إنجازيا (Speech Act) يهدف إلى التأثير في المتلقي، ودفعه إلى سلوك معين تحت ضغط الخوف من العقوبة الموعودة"[7]. وبذلك فهو لا يُفهم فقط على مستوى الكلمات، بل على مستوى القوة الإنجازية التي تحملها الصياغة.

ويتميّز خطاب التهديد بجملة من الخصائص، من أبرزها المباشرة في بعض الأحيان (سأقتلك غدا) أو الإيحاء غير المباشر (سترَ ما سيحدث إن لم تفعل...). كما يُلاحظ حضور قوي للمعجم المرتبط بالعنف (أقتل، أدمّر، أكسر)، أو بالزمن (اليوم، غدا، بعد أسبوع)، أو بالمال والمصالح (إذا لم تدفع، ستخسر...). هذه الحقول المعجمية تعكس البنية النفسية للمرسل، وتكشف طبيعة العلاقة التي يسعى إلى فرضها على المتلقي.

أما من حيث الأنماط، فيمكن التمييز بين أنواع متعددة من خطابات التهديد، فهناك "التهديد الجسدي المباشر (كالقتل أو الاعتداء)، وهناك التهديد المالي القائم على الابتزاز (ادفع وإلا ستعاقب)، إضافة إلى التهديد بالتشهير أو الفضح (سأنشر أسرارك إذا لم...)"[8]. كما نجد تهديدات ضمنية لا يُصرَّح فيها بالفعل، لكن السياق أو الأسلوب يجعلها واضحة للمتلقي (أنت تعرف ما سيحدث إن خالفت أوامري).

وعلى المستوى التداولي، يشكل التهديد استراتيجية تواصلية بالأساس، يراد بها التحكم في سلوك الآخر عبر زرع الخوف في نفسه، فالمرسل يضع نفسه في موقع قوة، ويستخدم اللغة أداة للهيمنة، بينما يُصوَّر المتلقي على أنه الحلقة الأضعف الذي عليه أن يستجيب لتجنّب العقوبة"[9]. ومن هنا نفهم أن خطاب التهديد ليس مجرد رسالة عابرة، بل هو بناء لغوي واجتماعي يعكس علاقات السلطة داخل المجتمع.

ولا يقتصر خطاب التهديد على ما يحمله من معانٍ عنفوية أو ترهيبية، بل يكشف أيضا عن ملامح أسلوبية خاصة بالمرسل. فاختيار المفردات، وطريقة بناء الجمل، وحتى الصيغ التداولية المستعملة، كلها يمكن أن تتحول إلى مؤشرات لسانية تميّزه عن غيره، وهنا يبرز مفهوم البصمة اللغوية، الذي ينظر إلى اللغة باعتبارها أثرا فرديا لا يقل أهمية عن البصمة الجسدية. بهذا المعنى، يصبح خطاب التهديد ليس مجرد أداة لإخافة المتلقي، بل مادة لغوية قابلة للتحليل تكشف عن هوية صاحبها أو على الأقل عن خلفيته الاجتماعية والثقافية.

3-1 مفهوم البصمة اللغوية وأهميتها

تقوم فكرة "البصمة اللغوية" على افتراض أساسي هو أن لكل شخص أسلوبا لغويا خاصا به، يشبه إلى حد كبير البصمة الجسدية التي تميز الأفراد عن بعضهم. فطريقة اختيار الكلمات، وبناء الجمل، واستخدام علامات الترقيم، وحتى الأخطاء الإملائية أو النحوية المتكررة، كلها تشكل ملامح فريدة يمكن أن تكشف هوية المتحدث أو الكاتب.

هذه الخصائص قد لا يلتفت إليها صاحب النص نفسه، لكنها تبقى حاضرة بشكل لا واع، مما يجعلها مؤشرا مهما في التحقيقات الجنائية، وفي هذا الصدد يقول البروفيسور الألماني "ريموند دروميل" (Raimund Drommel) " وهو أحد أعلام اللسانيات الجنائية، يقول: " ... في الكثير من الحالات تكفي عينة الأدلة اللغوية لفتح قضية جنائية ضد مشتبه به مثل اللهجة الشخصية أو استخدام المشتبه به لنوع من الكلمات والعبارات أو تركيب لغوي معين يتكرر لديه بصورة خاصة..."[10]، هذا التصريح يؤكد أهمية الكلمات سواءا منطوقة أو مكتوبة في عملية تحديد هوية الجاني.

وتتجلى أهمية البصمة اللغوية في قدرتها على تمييز النصوص المنسوبة إلى أشخاص مختلفين، أو تأكيد أن نصين مكتوبين بخطابين منفصلين يعودان إلى كاتب واحد، وهذا ما يفسر اعتمادها في قضايا التهديد والابتزاز والانتحال، فالمحققون يمكنهم من خلال تحليل متكرر للأنماط اللغوية أن يقتربوا من رسم "ملف لغوي" للكاتب، يساعدهم على تضييق دائرة الشبهات أو دعم القرائن القانونية.

إضافة إلى ذلك، تبرز أهمية البصمة اللغوية في كشف الانتحال أو الادعاءات الكاذبة، سواء تعلق الأمر بنصوص قانونية أو أدبية أو أكاديمية، كما تُستخدم في المحاكم لإثبات صحة الاعترافات أو بطلانها، إذ يمكن أن يحدد التحليل اللساني ما إذا كان النص يعكس فعلا أسلوب الشخص الموقوف أم تمت صياغته من طرف جهة أخرى.

وعلى الرغم من أن البصمة اللغوية لا يمكن اعتبارها دليلا قطعيا مثل البصمة الوراثية(DNA) ، إلا أنها أداة قوية تعزز مسار التحقيق وتقدم إشارات مهمة، فهي تمثل في النهاية دليلا لغويا إسناديا يمكن أن يوجه القضاة والمحققين نحو الحقيقة، خصوصا عندما يتم التعامل معها ضمن مقاربة متعددة التخصصات تشمل خبراء القانون وعلماء النفس الجنائي واللغويين.

4-1 أبرز الدراسات في مجال اللسانيات الجنائية.

شهدت العقود الأخيرة اهتماما متزايدا باللسانيات الجنائية في الأوساط الأكاديمية والعملية على حد سواء. ويُعد الباحثون الإنجليز والأمريكيون من أبرز من ساهم في تأسيس هذا المجال، حيث انطلقوا من قضايا حقيقية في المحاكم ليطوروا أدوات نظرية ومنهجية أثبتت فعاليتها في التحقيقات.

ويعتبر "مالكوم كولثارد" أحد الأسماء البارزة في هذا التخصص، فقد ركز على تحليل النصوص المكتوبة، وخاصة الرسائل المجهولة، مؤكدا أن اللغة تحمل دائما بصمة أسلوبية يمكن تتبعها. في مؤلفاته، بين "كولثارد" أن تكرار أنماط نحوية أو معجمية بعينها يساعد على تحديد هوية الكاتب، كما تناول قضايا شهيرة وظّف فيها التحليل اللغوي للكشف عن براءة متهمين أو إدانة آخرين.

أما "روجر شوِي" (Roger Shuy) ، فقد عُرف بعمله في الولايات المتحدة، حيث اهتم بتحليل الخطاب الشفوي والمكتوب في التحقيقات والمحاكم، وقد أبرز أن اللغة المستخدمة في الاعترافات أو الاستجوابات ليست بريئة، بل قد تكون مشحونة باستراتيجيات إقناع أو ضغط، مما يستوجب تحليلا دقيقا لفهم ما إذا كان الكلام يعكس إرادة المتحدث فعلا أم أنه نتيجة تأثير خارجي.

من جهته، قدم "جون جيبونز" (John Gibbons) إسهامات مهمة في فهم العلاقة بين اللغة والقانون. ففي كتاباته، تناول لغة الشرطة والقضاء، مبينا أن طريقة صياغة الأسئلة أو التهم قد تؤثر في إجابات المشتبه بهم، كما ناقش أهمية

التواصل العادل داخل المحاكم وضمان وضوح اللغة القانونية، إسهاماته هذه جعلت من اللسانيات الجنائية أداة ليس فقط للتحقيق، بل أيضا للدفاع عن حقوق الأفراد وضمان عدالة الإجراءات.

وتتفق هذه الدراسات على أن اللغة ليست مجرد وسيلة محايدة، بل هي أداة تُستخدم أحيانا لتأكيد السلطة أو ممارسة الضغط، وأحيانا أخرى للكشف عن الحقيقة. لذلك، شكلت أعمال هؤلاء الباحثين الأساس الذي تبنى عليه الكثير من البحوث الحديثة في اللسانيات الجنائية، سواء في تحليل خطابات التهديد، أو رسائل الابتزاز، أو حتى في دراسة لغة الاعترافات.

المبحث الثاني

الجانب التطبيقي

بعد العرض النظري الذي توقفنا فيه عند نشأة اللسانيات الجنائية وتطورها، وأهمية اللغة في المجال القضائي، ثم استعرضنا أبرز الدراسات السابقة وما قدّمته من إضاءات أساسية، يصبح من الضروري الانتقال إلى الجانب التطبيقي، ذلك أن القيمة الحقيقية لأي بحث لا تكتمل إلا إذا لامست الواقع، ووضعت المفاهيم في سياق عملي يختبر مدى فعاليتها.

ومن هذا المنطلق، سيتجه هذا العمل إلى دراسة (المدونة) مختارة عشوائيا من خطابات التهديد، قصد تحليلها وفق مستويات لغوية مختلفة، والوقوف عند ما تحمله من مؤشرات أسلوبية ودلالية يمكن أن تساعد في تحديد هوية صاحبها، وبذلك ننتقل من الإطار النظري الذي يضع الأسس، إلى التطبيق الذي يكشف الإمكانات العملية للسانيات الجنائية في خدمة التحقيقات القضائية.

2-1 مدونة مصغّرة لخطابات التهديد (خمس لهجات عربية):

من أجل بناء عيّنة تحليلية تمثل خطابات التهديد في سياقات مختلفة، قمنا باختيار خمس جمل من لهجات عربية متنوّعة، الهدف من هذا الاختيار هو إبراز التنوع الأسلوبي واللهجي في صياغة التهديد، وتوضيح كيف أن البنية التداولية تختلف من لهجة إلى أخرى، الأمر الذي يتيح للباحث إمكانية استخراج مؤشرات لسانية قد تشكل ما يُعرف بالبصمة اللغوية.

اللهجة	الجملة	نوع التهديد	السمات اللسانية
مصرية	إوعى تفتكر إنك هتعرف تهرب مننا.	تهديد غير مباشر عبر النفي والتحذير	استخدام فعل مضارع مسبوق بتحذير "إوعى"
عراقية	والله إذا ما تجي اليوم، أشلع راسك.	تهديد مباشر مع مشروطية القسم	أداة الشرط "إذا" + فعل عنيف "أشلع"
خليجية	ترى ما نخليها تعدّي، راسك بينكسر يومك.	تهديد مباشر بتقرير العقوبة	حضور "ترى" التداولية للإنذار + الفعل "ينكسر"
جزائرية	نحذرك، كي تشوفني قدامك ما تقولش ما قلتليش.	تهديد استباقي/تحذيري	أسلوب الشرط + نفي استباقي
شامية	والله لتدفع الثمن غالي كتير.	تهديد مؤكد بالقسم	توكيد بالقسم + صيغة تقرير حتمي

2-2 المستوى المعجمي:

هو ذلك المستوى من التحليل اللغوي الذي يهتم بدراسة وتحليل الألفاظ(المفردات) في اللغة، من حيث معانيها وتنوعها وعلاقاتها ببعضها البعض في السياق اللغوي[11]".

العينة الأولى (مصرية): **الجملة:** *"إوعى تفتكر إنك هتعرف تهرب مننا".*

*** المعجم المستعمل:**

- كلمة "إوعى": فعل تحذيري دارج، معجمه مرتبط بخطاب التنبيه والإنذار.
- "هتعرف تهرب": تركيب معجمي يدل على الفعل المستقبلي (بواسطة أداة المستقبل "ها") مقرون بالفعل "يهرب"، وهو فعل سلبي في هذا السياق لأنه يعبر عن محاولة الإفلات.

*** الدلالة المعجمية:**

استعمال "إوعى" يوحي بلهجة تهديدية غير مباشرة لكنها قوية، حيث يستعمل فعل تحذيري بدل صيغة الأمر المباشر، المعجم هنا يتراوح بين التنبيه ("إوعى") والفعل العدائي ("تهرب").

العينة الثانية (عراقية): **الجملة:** **"***والله إذا ما تجي اليوم، أشلع راسك".*

*** المعجم المستعمل:**

- والله: أداة قسم تضفي على التهديد طابعا قطعيا.
- إذا ما تجي: الشرطية تربط تنفيذ العقوبة بالفعل (الغياب).
- أشلع راسك: الفعل "أشلع" من المعجم العراقي الشعبي، شديد الدلالة على العنف لأنه يعني الاقتلاع/الخلع.

*** الدلالة المعجمية :**

المعجم يقوم على الشدة (أشلع) + القسم (والله)، مما يجعل التهديد مباشرا وصريحا، ويرتبط بقوة بمفردات العنف الجسدي.

العينة الثالثة (خليجية): **الجملة:***"ترى ما نخليها تعدّي، راسك بينكسر يومك".*

*** المعجم المستعمل:**

- "ترى": أداة تداولية خليجية تفيد لفت الانتباه والتحذير.
- "ما نخليها تعدّي": معجم يعبّر عن المنع/الصرامة، أي عدم التساهل.
- "راسك بينكسر": مفردة جسدية مباشرة مرتبطة بالعقوبة البدنية.

*** الدلالة المعجمية :**

الجمع بين "ترى" التداولية (تنبيه) و"راسك بينكسر" (تهديد جسدي مباشر) يجعل المعجم قويا ومشحونا بعنصر العقوبة.

العينة الرابعة (جزائرية): **الجملة:***"نحذرك، كي تشوفني قدامك ما تقولش ما قلتليش".*

*** المعجم المستعمل:**

- "نحذرك": فعل تحذيري مباشر، يندرج في المعجم الوقائي.
- "كي تشوفني قدامك": تركيب شرطي-زماني يعطي صورة مستقبلية للمواجهة.
- "ما تقولش ما قلتليش": معجم النفي والتبرؤ، فيه إسقاط للمسؤولية عن المتكلم وتحميلها للمخاطَب.

*** الدلالة المعجمية:**

يطغى على المعجم الطابع التحذيري الوقائي مع إدراج النفي كآلية لغوية لتقوية التهديد (عدم قبول الأعذار).

العينة الخامسة (شامية): **الجملة:** *"والله لتدفع الثمن غالي كتير".*

***المعجم المستعمل:**

- "والله": أداة قسم لتأكيد الجدية.
- "لتدفع الثمن": معجم اقتصادي/عقابي استعاري، يُستعمل كثيرا في الخطاب التهديدي.
- "غالي كتير": معجم دلالي للغلو والشدة، يضاعف حدة التهديد.

***الدلالة المعجمية:**

المعجم يقوم على المزج بين الاقتصادي (الثمن) والقيمي (غالي)، فيضفي بعدا مجازيا يربط العقوبة بالخسارة الفادحة.

خلاصة المستوى المعجمي:

- الخطابات المصرية والجزائرية تعتمد أكثر على التحذير والنفي.
- العراقية والخليجية تميل إلى معجم العنف المباشر (الضرب/القتل).
- الشامية تستعمل معجما مجازيا (الثمن/الغلو) لكنه مؤكد بالقسم.

تبين المقارنة بين العينات الخمس أن الاختيار المعجمي لا يقتصر على التعبير عن التهديد، بل يؤدي دورا حاسما في تحديد درجة العنف، ونمط الخطاب، والقوة الإجرائية للرسالة،فالمعجم التحذيري في الخطابين المصري والجزائري يميل إلى التهديد غير المباشر، حيث يُستعاض عن الفعل العدائي الصريح بصيغ تنبيه وإنذار، وهو ما يعكس استراتيجية لغوية تقوم على الإيحاء بدل التصريح.

في المقابل، يعتمد الخطاب العراقي والخليجي على معجم جسدي مباشر، يوظف مفردات الضرب والكسر والاقتلاع، مما يرفع من حدة التهديد ويجعله ذا طابع زجري واضح وقابل للتأويل الجنائي المباشر، أما الخطاب الشامي فيكشف عن نمط مختلف، إذ يستثمر المعجم المجازي المرتبط بالخسارة والعقاب الرمزي، مع تدعيمه بأدوات القسم والتكثيف الدلالي، مما يمنح التهديد بعدا نفسيا وضاغطا.

وتُبرز هذه الفروقات أن المستوى المعجمي يشكّل مؤشرا مهما في بناء البصمة اللغوية، إذ يسمح بربط النص ببيئة لهجية وثقافية محددة، ويساعد في تمييز نمط التهديد وحدّته، وهو ما يمكن استثماره في تضييق دائرة الاشتباه عند مقارنة نصوص تهديد متعددة.

3-2 المستوى التركيبي:

"يعالج المستوى التركيبي القواعد التي تحقق للكلمات تكوين الجمل، والترابط فيما بينها داخل النص"[12]، ويعد هذا المستوى أساسيا لفهم المعنى العام للنص.

العينة الأولى (مصرية): الجملة: *"إوعى تفتكر إنك هتعرف تهرب مننا".*

*** التركيب:**

- تبدأ الجملة بفعل تحذيري (إوعى) ⟵ تركيب إنشائي لا خبري.
- يليه فعل مضارع "تفتكر" متبوع بجملة اسمية "إنك هتعرف تهرب."
- الجملة مبنية على التحذير + الشرط الضمني (لو حاولت الهروب ⟵ ستفشل).

* **الدلالة التركيبية:** التهديد هنا غير مباشر، لا يتضمن العقوبة صراحة، بل يوحي بفشل المحاولة. التركيب قائم على التحذير + توكيد النتيجة.

العينة الثانية (عر اقية): الجملة: *"والله إذا ما تجي اليوم، أشلع راسك"*.

***التركيب:**

- تبدأ الجملة بالقسم (والله).
- يليه تركيب شرطي "إذا ما تجي اليوم."
- الجواب: فعل مضارع مقرون بالمتكلم "أشلع راسك" (جملة فعلية قصيرة ومباشرة).

***الدلالة التركيبية:** التركيب الشرطي + القسم يعطي التهديد صيغة رسمية وقاطعة. الجملة تنقسم إلى شرط وجزاء (غيابك ⟵ العقوبة). التركيب يبرز العلاقة السببية المباشرة.

العينة الثالثة (خليجية): الجملة: *"ترى ما نخليها تعدّي، راسك بينكسر يومك"*.

***التركيب:**

- تبدأ الجملة بأداة تنبيه تداولية "ترى."
- يليه فعل مضارع منفي "ما نخليها تعدّي."
- ثم جملة فعلية مستقلة "راسك بينكسر يومك."

* **الدلالة التركيبية:** التوازي بين جملتين مستقلتين (المنع + العقوبة) يعطي إيقاعا تهديديا. الجملة الثانية تؤدي وظيفة "التفصيل" أو "التوضيح" للتهديد الأول. التركيب يعتمد على التوكيد المتتابع.

العينة الر ابعة (جز ائرية): الجملة: *"نحذرك، كي تشوفني قدامك ما تقولش ما قلتليش"*.

* **التركيب:**

- تبدأ الجملة بالفعل المضارع "نحذرك" (جملة فعلية صريحة).
- تليها جملة شرطية "كي تشوفني قدامك."
- الجواب: جملة نفي مركبة "ما تقولش ما قلتليش."

* **الدلالة التركيبية:** وجود التكرار بالنفي المزدوج (ما تقولش ما قلتليش) يضخم قيمة التحذير. التركيب الشرطي يحوّل التهديد إلى سيناريو افتراضي (لقاء مستقبلي).

العينة الخامسة (شامية): الجملة: *"والله لتدفع الثمن غالي كتير"*.

* **التركيب:**

- تبدأ بالقسم "والله."
- يليه فعل مضارع مسبوق بلام التوكيد "لتدفع."
- تتمة الجملة: مفعول به "الثمن" + حال "غالي كتير."

* **الدلالة التركيبية:** التركيب هنا قسَمي-توكيدي، الجملة كلها محمولة على جواب القسم، مما يجعلها وعيدا مباشرا. البنية النحوية تقوي دلالة الحتمية (لتدفع).

خلاصة المستوى التركيبي:

- المصرية والجزائرية تميلان إلى استعمال الشرط مع التحذير(تهديد غير مباشر أحيانا).
-العراقية والخليجية والشامية تميل إلى القسم + جواب مباشر/شرط صريح(تهديد مباشر وصارم).

تكشف البنية التركيبية في العينات المدروسة عن دور مركزي في ضبط قوة التهديد وتوجيهه إجرائيا، فاعتماد التراكيب الشرطية في الخطابين المصري والجزائري يسمح بتأجيل العقوبة وربطها بسلوك مستقبلي محتمل، مما يمنح التهديد طابعا تحذيريا قابلا للتصعيد. في المقابل، تُبرز التراكيب القَسَمية والتوكيدية في الخطابات العراقية والخليجية والشامية نزعة نحو الحسم اللغوي، حيث يُقدَّم التهديد في صيغة تقريرية مباشرة تُغلق باب التأويل، كما أن تواتر الجمل القصيرة والمستقلة في بعض العينات يعزز الإيقاع التهديدي ويكثّف الضغط النفسي على المخاطَب.

وتؤكد هذه المؤشرات أن المستوى التركيبي يشكّل عنصرا أساسيا في بناء البصمة اللغوية، إذ يسمح بالتمييز بين أنماط التهديد المباشر وغير المباشر، وربطها بسياقات لهجية وثقافية محددة يمكن الإفادة منها في التحليل الجنائي المقارن.

4-2 المستوى الدلالي:

من أهم مستويات التحليل اللغوي، "يتناول الجملة بوصفها وحدة تحليل، ما يعني أن هذا المستوى لا يكتفي بالكلمة وحدها عند تحليل المعنى، بل ينظر إلى الجملة كاملة لتحليل الدلالة والمعنى"[13].

العينة الأولى (مصرية): الجملة: *"إوعى تفتكر إنك هتعرف تهرب مننا"*.

-**المعنى المباشر:** تحذير صريح من محاولة الهروب.

-**المعنى الضمني:** المتكلم يملك سلطة أو سيطرة تمنع المخاطب من النجاة.

-**القوة الدلالية:** هنا التهديد ليس في صيغة العقوبة بل في نفي إمكانية الخلاص، أي أن العقاب متضمن لكنه غير مذكور.

العينة الثانية (عراقية): الجملة: *"والله إذا ما تجي اليوم، أشلع راسك"*.

- **المعنى المباشر** :شرط واضح: عدم الحضور يؤدي إلى عقوبة جسدية عنيفة.

- **المعنى الضمني:** التهديد يُظهر غضبا شديدا ويكشف عن علاقة قوة غير متكافئة.

- **القوة الدلالية:** استخدام "أشلع راسك" يجعل الصورة مجازية عنيفة توحي بالقتل أو العقاب الشديد، ما يضفي على التهديد حدة كبيرة.

العينة الثالثة (خليجية): الجملة: *"ترى ما نخليها تعدّي، راسك بينكسر يومك"*.

-**المعنى المباشر:** لن يمرّ الأمر دون عقاب، والعقوبة محددة (كسر الرأس).

- **المعنى الضمني:** العقوبة حتمية وفورية، والتهديد يعكس رغبة في الرد المباشر لا المؤجل.

- **القوة الدلالية:** التكرار بين "ما نخليها تعدي" و"راسك بينكسر" يرسّخ دلالة الحزم والصرامة.

العينة الرابعة (جزائرية): الجملة: *"نحذرك، كي تشوفني قدامك ما تقولش ما قلتليش"*.

- **المعنى المباشر:** المتكلم يحذر المخاطب من عواقب المواجهة.

- **المعنى الضمني:** هناك عقوبة متوقعة لكن غير مذكورة، ويُترك المجال لخيال السامع أن يقدّر شدتها.

- **القوة الدلالية:** استعمال النفي المزدوج "ما تقولش ما قلتليش" يعطي إيحاء أن العقوبة قادمة لا محالة، حتى لو لم تُحدد.

العينة الخامسة (شامية): الجملة: *"والله لتدفع الثمن غالي كتير"*.

- **المعنى المباشر:** وعيد مباشر بدفع ثمن باهظ.

- **المعنى الضمني:** " الثمن" هنا ليس ماليا فقط، بل قد يكون عقوبة نفسية أو جسدية أو اجتماعية.

- **القوة الدلالية** :التوكيد بالقسم + الحال "غالي كتير" يجعل العقوبة شاملة ومفتوحة على احتمالات متعددة.

خلاصة المستوى الدلالي:

- اللهجات التي تعتمد على صور عنيفة مباشرة (العراقية، الخليجية) تعطي تهديدا صريحا.
- بينما اللهجات التي تستخدم التلميح والتحذير (المصرية، الجزائرية) تترك مساحة لخيال المتلقي.
- الشامية تجمع بين القسم والتوكيد، لكنها تجعل التهديد مفتوحا وفضفاضا (الثمن غالي).

تُظهر النتائج الدلالية أن خطابات التهديد لا تقوم فقط على التصريح بالعقوبة، بل على إدارة المعنى وتوجيهه بما يخدم هدف الترهيب، فالنصوص التي تعتمد التلميح ونفي إمكانية الخلاص تشتغل على البعد النفسي للمتلقي، إذ تجعل التهديد مفتوحا ومعلّقا، وهو ما يضاعف أثره التخويفي. في المقابل، تعكس الخطابات التي تصرّح بالعقوبة حضورا قويا للعنف الرمزي أو الجسدي، وتكشف عن علاقة قوة غير متكافئة بين المرسل والمتلقي.

كما أن استعمال الاستعارة الدلالية، كما في نموذج "دفع الثمن"، يسمح بتوسيع دائرة التهديد وجعله قابلا للتأويل المتعدد، مما يمنحه طابعا شاملا لا يقتصر على ضرر واحد، وتكمن القيمة الجنائية لهذا المستوى في كونه يتيح للمحقق التمييز بين التهديد الجدي والتهديد الرمزي، وفهم درجة الخطورة الكامنة في النص، انطلاقا من طبيعة المعنى الظاهر والمضمر.

4-2 المستوى التداولي:

العينة الأولى (مصرية): الجملة: *"إوعى تفتكر إنك هتعرف تهرب مننا"*.

-القصدية: المتكلم يريد ترسيخ فكرة الاستحالة، لا مجال للهرب.

- **السياق الاجتماعي:** غالبا تقال في إطار جماعي (شلة، مجموعة) لتعزيز هيمنة الجماعة على الفرد.
- **الوظيفة:** ليست مجرد تهديد بل أيضا أداة ردع نفسي قبل أي فعل.

العينة الثانية (عر اقية): الجملة: *"والله إذا ما تجي اليوم، أشلع راسك"*.

- **القصدية:** فرض الطاعة وإجبار المخاطب على الحضور.
- **السياق الاجتماعي** :علاقة غير متكافئة (الأقوى مقابل الأضعف: أب/أخ أكبر/رئيس عصبة).
- **الوظيفة:** التهديد هنا **إنذاري زجري**، يسبق التنفيذ المباشر.

العينة الثالثة (خليجية): الجملة: *"ترى ما نخليها تعدّي، راسك بينكسر يومك"*.

- **القصدية:** منع الطرف الآخر من التفكير في الإفلات بالعقوبة.
- **السياق الاجتماعي** :يظهر في المواقف اليومية (خلافات شخصية، خصومات بين شباب).
- **الوظيفة: إعلان صريح للانتقام**، مع دلالة على أن العقوبة حتمية وفورية.

العينة الر ابعة (جز ائرية): الجملة: *"نحذرك، كي تشوفني قدامك ما تقولش ما قلتليش"*.

- **القصدية:** تحميل المخاطب مسؤولية ما سيقع، أي لا عذر له لاحقا.
- **السياق الاجتماعي** :يستخدم غالبا في الخلافات الفردية اليومية (جارة/زميل/شريك عمل).
- **الوظيفة:** تهديد غير مباشر، يهدف إلى إثارة الخوف بالانتظار أكثر من التنفيذ الفوري.

العينة الخامسة (شامية): الجملة: *"والله لتدفع الثمن غالي كتير"*.

- **القصدية:** جعل العقوبة مفتوحة على كل الاحتمالات، لإبقاء المخاطب في حالة قلق دائم.
- **السياق الاجتماعي:** تقال في الخلافات الكبيرة، أحيانا في سياق سياسي أو عائلي.
- **الوظيفة: وعيد شامل** يضرب في العمق النفسي، لأنه لا يحدد نوع الثمن ولا زمنه.

خلاصة المستوى التداولي:

- بعض اللهجات توظف التهديد كأداة ردع مباشر وسريع (العراقية، الخليجية).
- بعضها الآخر يوظفه كأداة ردع نفسي وتخويف طويل المدى (المصرية، الجزائرية، الشامية).
- القسم والأيمان (العراقية، الشامية) تعزز مصداقية التهديد وتجعل المتلقي يأخذه بجدية.

يُبرز التحليل التداولي أن خطابات التهديد لا تُفهم بمعزل عن السياق الذي تُنتَج فيه، إذ تتحدد قوتها الإنجازية من خلال علاقة المتكلم بالمخاطَب، ونوع السلطة التي يعلنها الخطاب أو يلمّح إليها. فالتهديد في بعض النماذج لا يهدف إلى التنفيذ الفوري بقدر ما يسعى إلى خلق حالة مستمرة من الخوف والترقّب، وهو ما يجعله أداة ضغط نفسي فعّالة. كما يكشف هذا المستوى أن القسم والأيمان تؤدي وظيفة تداولية مركزية في تعزيز مصداقية التهديد وإقناع المتلقي بجديته، حتى في غياب تحديد دقيق للعقوبة.

وتكمن أهمية هذا التحليل في المجال الجنائي في تمكين المحقق من تقدير القصدية الحقيقية للنص، والتمييز بين التهديد العابر والتهديد الجدي القابل للتنفيذ، اعتمادا على السياق الاجتماعي ووظيفة الخطاب، لا على الصيغة اللغوية وحدها.

5-2 تحليل البصمة اللغوية:

يُقصد بالبصمة اللغوية تلك الخصائص الأسلوبية والفردية التي تميز خطاب شخص عن آخر، بحيث يمكن اعتمادها كأداة استدلالية في التحقيقات الجنائية. وتظهر هذه البصمة من خلال خيارات معجمية أو تراكيب نحوية أو حتى استراتيجيات تداولية متكررة تترك "أثرا" لغويا خاصا بكاتب النص.

وتكتسب البصمة اللغوية أهميتها من كونها لا تنحصر في الكلمات أو التراكيب فقط، بل تتعداها إلى طريقة ترتيب الجمل، واستعمال بعض المؤشرات التداولية، والخيارات الأسلوبية التي يفضلها المتكلم دون غيره.

فكما أن لكل شخص بصمة إصبع لا تتكرر، فإن أسلوب الكتابة يمكن أن يحمل إشارات فردية أو جماعية تدل على الانتماء إلى بيئة لغوية أو ثقافية معينة. ولهذا السبب أصبحت البصمة اللغوية اليوم موضوعا رئيسيا في قضايا الانتحال والتهديد الإلكتروني، حيث تلعب دورا مكملا للأدلة التقنية.

وعند تحليل العينة المصغّرة من خطابات التهديد التي اخترناها، يمكن ملاحظة ما يلي:

* اللهجة المصرية: تبرز كلمة التحذير "إوعى" متبوعة بالفعل المضارع (تفتكر إنك هتعرف تهرب مننا). هذه البنية تكشف عن طابع شعبي مباشر يطبع التهديد بخاصية تحذيرية أكثر منها تقريرية.

* اللهجة العراقية: نلحظ الجمع بين القسم (والله) والبنية الشرطية (إذا ما تجي اليوم) يتبعها فعل عنيف قوي (أشلع راسك). هذه الصياغة تكشف عن تهديد حتمي مشروط، يربط فعل المخاطَب (المجيء) بالعقوبة المعلنة، مما يجعلها بصمة أسلوبية مميزة.

* اللهجة الخليجية: وجود الأداة التداولية "ترى" في (ترى ما نخليها تعدي، راسك بينكسر يومك) يمثل مؤشرا لهجيا بارزا. فهي لا تُستعمل في كل البيئات العربية، مما يجعلها علامة فارقة على خلفية الكاتب.

* اللهجة الجزائرية: اعتماد البنية الشرطية في (كي تشوفني قدامك ما تقولش ما قلتلكش) يمنح النص طابعا استباقيا، إذ يُحمل المخاطَب مسؤولية مسبقة. هذا الأسلوب الشرطي قد يشكل بصمة خاصة بنمط تهديد محلي.

* اللهجة الشامية: التوكيد بالقسم (والله لتدفع الثمن غالي كتير) يكشف عن سلوك لغوي يميل إلى تعزيز المصداقية من خلال الدين واليمين، وهو مؤشر تداولي يميز الخطاب.

انطلاقا من هذه السمات، يمكن القول إن كل عينة تحمل علامات لسانية خاصة يمكن أن تشكل بصمة لغوية مميزة، سواء على المستوى اللهجي (إوعى، راح، ترى، كي، والله) أو على مستوى البنية (الشرط، القسم، التقرير). هذه العلامات لا تكتفي بتوضيح أسلوب التهديد، بل تساعد أيضا في ربط النص بهوية كاتبه أو على الأقل بخلفيته الاجتماعية والثقافية.

إن قراءة خطابات التهديد من زاوية البصمة اللغوية تكشف عن أن التهديد ليس مجرد رسالة عابرة، بل هو نص متكامل يعكس خلفية صاحبه، سواء في اختياراته المعجمية أو في طريقته في بناء التراكيب، ولعل ما يميز هذا النوع من الخطابات هو تكرار بعض الصيغ الثابتة، مثل القسم أو التحذير أو الشرط، ما يجعلها قابلة للرصد والتصنيف ضمن أنماط يمكن استثمارها في التحقيقات.

غير أن الاعتماد على البصمة اللغوية لا يخلو من التحديات، إذ يبقى احتمال التشابه بين اللهجات أو تقليد بعض الأساليب قائما، لذلك تبرز الحاجة إلى بناء مدونات لغوية واسعة لخطابات التهديد بمختلف اللهجات العربية، حتى يتمكن الباحث من تحديد الخصائص الأكثر ثباتا وارتباطا بالسياق الاجتماعي والثقافي. هذا التوجه من شأنه أن يمنح اللسانيات الجنائية بعدا أكثر دقة وموثوقية في معالجة القضايا ذات الطابع اللغوي.

تُظهر المقارنة بين العينات الخمس أن البصمة اللغوية لا تتجلى في عنصر لغوي منفرد، بل في نسق أسلوبي متكامل يتشكل من تكرار اختيارات معجمية وتركيبية وتداولية داخل الخطاب الواحد، فثبات بعض الصيغ، مثل أدوات التحذير أو القسم، والبنى الشرطية، وطريقة ترتيب الجمل وتواليها، يمنح النص هوية لغوية خاصة يمكن تتبعها عند مقارنة خطابات تهديد مختلفة، ولا تكمن قيمة هذه السمات في دلالتها اللهجية فحسب، بل في انتظامها واستقرارها، وهو ما يجعلها أقل عرضة للمحاكاة المتعمدة وأكثر قابلية للاستثمار الاستدلالي في التحليل الجنائي.

كما يكشف التحليل أن البصمة اللغوية تتضمن بعدا إيقاعيا وتداوليا يعكس أسلوب الكاتب في إدارة العلاقة مع المخاطَب وفرض السلطة عليه، فاختيار الجمل القصيرة المكثفة، أو التهديد المؤجل المشروط، أو الوعيد المفتوح غير المحدد، يمثل عادات لغوية تتكرر دون وعي، وتشكل جزءا من السلوك التواصلي للمرسل، وتكمن الأهمية الجنائية لهذه المؤشرات في تمكين المحقق من الربط بين نصوص قد تختلف ظاهريا، لكنها تتقاطع في بنيتها الأسلوبية العميقة، مما يساهم في تضييق دائرة الاشتباه وفهم درجة خطورة التهديد وجديته ضمن سياقه الاجتماعي والثقافي.

خاتمة:

من خلال ما تقدم يتضح أن اللغة في المجال الجنائي ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي دليل يحمل بصمات شخصية قد تساهم في توجيه مسار التحقيقات وكشف هوية الفاعلين، وقد أبرز التحليل اللساني لخطابات التهديد أن هذه النصوص تتميز بإيجازها وشدتها، وبحضور قوي للمعجم المرتبط بالعنف والترهيب، إضافة إلى اعتمادها على الجمل الشرطية والأمرية التي تمنحها طابعا إلزاميا يضغط على المتلقي. كما أن تتبع البصمة اللغوية يسمح بالكشف عن مؤشرات دقيقة حول خلفية الكاتب ومستواه اللغوي والثقافي وحتى انتمائه الجغرافي أحيانا.

وهذا ما يجعل اللسانيات الجنائية مجالا واعدا للتعاون بين اللغويين ورجال القانون، خاصة في عالمنا العربي الذي ما يزال في بداياته في هذا التخصص، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تكثيف الجهود البحثية والتطبيقية من أجل تطوير هذا الميدان، حتى يصبح التحليل اللغوي أداة أساسية ضمن أدوات التحقيق المعاصرة.

كما أظهر التحليل التطبيقي لخطابات التهديد أن هذه النصوص تتسم بجملة من الخصائص اللغوية البارزة، أهمها: كثرة المفردات المرتبطة بالعنف والترهيب، واعتماد الجمل الشرطية التي تعلق الفعل بالنتيجة لإحكام الضغط على المتلقي، إضافة إلى هيمنة الأسلوب الأمْري الذي يمنح الخطاب صرامة وحدة.

كما كشفت الدراسة عن حضور بصمة لغوية خاصة بكل نص، تجلت في اختيار بعض المفردات وتكرارها، وفي طريقة تركيب الجمل، وهو ما يفتح المجال أمام استثمار هذه المؤشرات في تحديد خلفية الكاتب وملامح شخصيته اللغوية.

إن هذه النتائج تؤكد أن اللسانيات الجنائية يمكن أن تسهم بشكل فعال في دعم التحقيقات، عبر تحويل اللغة من مجرد وسيلة للتواصل إلى دليل جنائي له وزنه، ومن هنا تبرز أهمية تعزيز هذا التخصص في السياق العربي، وتطوير أدواته بما يتناسب مع طبيعة النصوص المحلية.

التوصيات والمقترحات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة حول أهمية التحليل اللساني في تفكيك خطابات التهديد والكشف عن البصمة اللغوية، يمكن تقديم جملة من التوصيات والمقترحات التي قد تسهم في تطوير هذا المجال وتعزيز حضوره في البحث العلمي والتطبيق القضائي:

_ضرورة إدماج اللسانيات الجنائية ضمن التكوين الأكاديمي في أقسام اللغة العربية واللسانيات، وكذا في كليات الحقوق، لما لهذا التخصص من دور فعّال في دعم العدالة وتفسير الأدلة اللغوية.

_ تشجيع التعاون بين اللغويين وأجهزة العدالة (قضاة، محققين، خبراء جنائيين)، بما يسمح بتوظيف التحليل اللساني توظيفا علميا منهجيا في التحقيقات الجنائية، خاصة في قضايا التهديد والابتزاز والجرائم الإلكترونية.

_ العمل على إنشاء مدونات لغوية عربية متخصصة لخطابات التهديد والابتزاز بمختلف اللهجات العربية، قصد تمكين الباحثين من إجراء تحليلات أكثر دقة وموثوقية في مجال البصمة اللغوية.

_ تطوير أدوات التحليل اللساني الإحصائي والحاسوبي في دراسة النصوص الجنائية، والاستفادة من التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في دعم الكشف عن الأنماط الأسلوبية المتكررة.

_ التوسع في الدراسات التطبيقية التي تتناول نصوصا جنائية حقيقية (مع احترام الضوابط الأخلاقية)، من أجل اختبار فعالية التحليل اللساني في الواقع القضائي، وعدم الاكتفاء بالدراسات النظرية فقط.

_ دعوة الباحثين العرب إلى توحيد المصطلحات اللسانية الجنائية وتكييفها مع السياق اللغوي والقانوني العربي، بما يضمن وضوح المفاهيم ودقة التناول العلمي.

وتفتح هذه الدراسة آفاقا بحثية مستقبلية يمكن استثمارها في دراسة خطابات تهديد رقمية (الرسائل الإلكترونية، وسائل التواصل الاجتماعي)، أو مقارنة البصمة اللغوية بين اللغة المكتوبة والمنطوقة في السياق الجنائي، بما يعزز من حضور اللسانيات الجنائية كعلم مساعد للعدالة في العالم العربي.

بيانات الإفصاح:

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** تم الاتفاق على المشاركة في البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.
- **توافر البيانات والمواد:** كافة البيانات والمواد متاحة عند الطلب.

- **مساهمة المؤلفين:** يتحمل المؤلفين مسؤولية كافة محتويات البحث والتحليل والمنهجية والمراجعة الكاملة.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد تضارب في المصالح لأي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
- **التمويل:** لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث.
- **شكر وتقدير:** الشكر الجزيل لأكاديمية التطوير العلمي ومجلة المؤتمرات العلمية (JSC) على الدعم والإرشادات (/https://sdasmart.org/jsconf)

قائمة المراجع:

أولا: العربية.

- المرصفاوي، حسن صادق. شرح قانون العقوبات (قسم خاص). منشأة المعارف. 1978.
- العرعاري، عبدالقادر. شرح القانون الجنابي العام. دار أبي رقراق. الرباط. 2012.
- بلعبكي، رمزي منير . معجم المصطلحات اللغوية. الجامعة الأمريكية. بيروت. 1990.
- حسيني، مختار. الخطاب الشعري ومستويات التحليل اللغوي- دراسة وصفية تطبيقية-. مجلة الباحث. العدد17.
- طعبة، سعاد. مقدمة في اللسانيات الجنائية وواقعها في العالم العربي. مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد09. العدد05. 2022.
- نهاري، حورية. بن شوك، أنوار. اللسانيات الجنائية اللغة في ميزان العدالة. مجلة الكلم. المجلد 09. العدد01. 2024.
- عبد المحسن محمد ، ولاء ناجي. تحليل المعنى المعجمي وتسييق الوحدة اللغوية. مجلة كلية الآداب- بقنا. العدد53. الجزء الثاني. 2021.

ثانيا: باللغات الأجنبية.

- Austin, J. L. How to Do Things with Words.Oxford University Press.1962.
- Koposov, Y. Forming the Database of varbal Equivalents of Emotional state " fear". XIII Session of Russia. Acoustic Society .2003. -
- Solan, Lawrence M., & Tiersma, Peter M. Speaking of Crime: The Language of Criminal Justice. Chicago: University of Chicago Press. 2005.
- Raimund, Drommel. Sprachprofiling- Grundlagen- und Fallanalysen zur Forensischen linguistic. Frank & time. 2015.
- Shuy, Roger W. Linguistics in the Courtroom: A Practical Guide.Oxford University Press. 2006.

* **Corresponding author**.

الهوامش:

[1] Koposov, Y. Forming the Database of varbal Equivalents of Emotional state " fear". XIII Session of Russia. Acoustic Society .2003. p150.

[2] بلعبكي، رمزي منير . معجم المصطلحات اللغوية. الجامعة الأمريكية. بيروت. 1990.ص196.

[3] نهاري، حورية. بن شوك، أنوار. اللسانيات الجنائية اللغة في ميزان العدالة. مجلة الكلم. المجلد 09. العدد01. 2024. ص266.

[4] طعبة، سعاد. مقدمة في اللسانيات الجنائية وواقعها في العالم العربي. مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد09. العدد05. 2022. ص52.

[5] المرصفاوي، حسن صادق. شرح قانون العقوبات (قسم خاص). منشأة المعارف. 1978. ص353.

[6] العرعاري، عبدالقادر. شرح القانون الجنائي العام. دار أبي رقراق. الرباط. ص145. 2012.

[7] Austin, J. L. How to Do Things with Words.Oxford University Press.1962.

[8] Lawrence, M. Solan. Peter, M. Tiersma, Speaking of Crime: The Language of Criminal Justice, University of Chicago Press, 2005.

[9] Shuy, Roger W. Linguistics in the Courtroom: A Practical Guide.Oxford University Press. 2006.

[10] Raimund, Drommel. Sprachprofiling- Grundlagen- und Fallanalysen zur Forensischen linguistic. Frank & time. 2015.

[11] عبد المحسن محمد ، ولاء ناجي. تحليل المعنى المعجمي وتسييق الوحدة اللغوية. مجلة كلية الآداب- بقنا. العدد53. الجزء الثاني. 2021. ص94-95.

[12] حسيني، مختار. الخطاب الشعري ومستويات التحليل اللغوي- دراسة وصفية تطبيقية-. مجلة الباحث. العدد17. ص78.

[13] المرجع السابق. ص78.